دسترة الحق في بيئة نظيفة وصحية

عليوي فارس [1]

[1] طالبة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، سطيف، 19000، الجزائر.

البريد الإلكتروني: aliouifaris@yahoo.com

الملخص:

إنّ دسترة الحق في بيئة نظيفة و صحية هي خطوة هامة في سبيل التمكين من هذا الحق، خاصة و أنّ الدستور هو أعلى القوانين. و على ذلك فإنّ الدسترة لهذا الحق في تزايد مستمر نظرا للوعي العالمي بأهمية البيئة. كما أنّ القانون الدولي للبيئة أثبت عدم فعاليته في كفالة الحق في بيئة نظيفة و صحية في العديد من الأوساط البيئية، و هو ما يجعل القانون الداخلي أحد الحلول لحل المشاكل البيئية.

الكلمات المفتاحية:

الدسترة، الحق في بيئة نظيفة و صحية، عدم فعالية القانون الدولي للبيئة.

تاريخ إرسال المقال:2019/09/15، **تاريخ قبول المقال:**2019/11/11، **تاريخ نشر المقال:** 2019/12/31.

لتهميش المقال: عليوي فارس، "دسترة الحق في بيئة نظيفة وصحية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 03، 2019، ص ص.586-595.

المقال متوفر على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72

المؤلف المراسل: عليوي فارس، aliouifaris@yahoo.com

Constitutionalizing of the Right to a Clean and Healthy Environment

Summary:

The constitutionalizing of the right to a clean and healthy environment is an important step towards the empowerment of this right especially that the constitution is the highest law. The constitutionalizing of this right continues to increase due to the global awareness of the importance of the environment. In addition, the international environmental law has proved it's ineffectiveness in ensuring the right to a clean and healthy environment in various environmental media. It is what makes the domestic law one of the solutions to solve the environmental problems.

Keywords:

Constitutionalizing, Right to a clean and healthy environment, Ineffectiveness of internationalenvironmental law.

Constitutionnalisation du droit à un environnement propre et sain

Résumé:

La constitutionnalisation de droit à un environnement propre et sain est une étape importante vers l'autonomisation de ce droit. La constitutionnalisation de ce droit continue d'augmenter en raison de la prise de conscience globale de l'importance de l'environnement. En outre, le droit international de l'environnement est avérée inefficace pour garantir le droit à un environnement propre et sain, ce qui rend la loi interne une solution nécessaire pour résoudre les problèmes environnementaux.

Mots clés :

La constitutionnalisation, droit à un environnement propre et sain, inefficacité de droit international de l'environnement.

مقدمة

إنّ المخاطر البيئية في تزايد مستمر خاصة و أنّ أنشطة الإنسان في توسع كبير على حساب البيئة، فالإنسان دخل في صراع طويل مع البيئة إلى أن وصل إلى مرحلة سيطر فيها على جزء كبير منها. فأخذ في الاستغلال المفرط لها قصد تحقيق التنمية و الرفع من مستوياتها الاجتماعية و الاقتصادية إلى أن استيقظ على أضرار بيئية كبيرة. و هنا تحركت مختلف الفواعل الدولية خاصة المنظمات غير الحكومية التي ضغطت على الحكومات لإعادة النظر في سياساتها الإنمائية. فتوجت الجهود بالعديد من المؤتمرات و الاتفاقيات البيئية التي سعت لإيجاد صيغة للتوفيق بين البيئة و التنمية. و نظرا لحساسية هذا الموضوع لدى الدول النامية نظرا لأوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية، و حتى الدول المتقدمة التي لا تريد الاستغناء عن صناعاتها و عن تنميتها الجائرة ما عدا القلة منها التي أبدت استعدادها و حسن نيتها، فإنّ الدول عمدت إلى صياغة الاتفاقيات و الإعلانات المنبثقة من المؤتمرات بطريقة لينة ،و هذا قصدا منها على تشجيع الدول على الانضمام لهذا المسعى الدولي.

إنّ اتسام القانون الدولي للبيئة بصفة القانون المرن ،جعلت العديد ينادون بضرورة دسترة الحق في بيئة نظيفة و صحية كأحد الآليات لتحقيق فعالية أكبر في مجال تطبيق القانون البيئي. و بدأت الدسترة لهذا الحق بعد إعلان استوكهولم حول البيئة الإنسانية 1972. فعدد الدساتير التي أدرجت مسألة حماية البيئة قفزت من 60 بلدا عام 1994 إلى 140 دستور عام 2010، و على ذلك فإنّ هذا الاعتراف المتزايد بهذا الحق يعكس حقيقة مفادها إدراك الدول لأهمية هذا الحق[1].

فأغلب الدول أدخلت تعديلات دستورية و أدرجت مسألة حماية البيئة في مضمونها كفرنسا التي قامت بالتعديل في عام 2005، ألمانيا في عام 1994، النمسا في عام 1984... . و قامت الجزائر هي الأخرى بدسترة الحق في بيئة صحية بموجب المادة 68 في التعديل الدستوري لعام 2016 بنصها على:" للمواطن الحق في بيئة سليمة"، كما قامت بالنص في المادة 19 على ضرورة ترشيد استغلال الموارد الطبيعية و ضمان حقوق الأجيال المستقبلية و هي خطوة جد هامة في سبيل حماية البيئة.

إنّ الدسترة بهذا المفهوم تبحث عن كيفية للتمكين من الحق المقرر في مختلف المواثيق الدولية. فتظهر هنا كأداة للخروج من الإعتراف الدولي إلى التمكين من هذا الحق، خاصة و أنّ الدستور هو أسمى القوانين مما يعطيه قوة أكبر، كما أنّه يعتبر المقياس الأساسي لكافة القوانين و بالتالي يصبح هذا الحق الأساسي مرجعا لكافة القوانين الوطنية.

---

[1] تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، دراسة تحليلية بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة التاسعة عشر، 16 ديسمبر 2011، ص 09.

تثير الدسترة العديد من الإشكاليات التي تستوجب البحث فيها، إنطلاقا من مدى فعالية الدسترة لهذا الحق و مساهمته في كفالة بيئة نظيفة و صحية؟ و لماذا عمدت أغلب الدول إلى دسترة الحق في بيئة صحية؟

سنحاول الإجابة على هذه التساؤلات من خلال الخطة التالية:

أولا: الإطار المفاهيمي لدسترة الحق في بيئة نظيفة و صحية.

ثانيا: أسباب دسترة الحق في بيئة نظيفة و صحية.

ثالثا: نتائج دسترة الحق في بيئة نظيفة و صحية.

أولا: الإطار المفاهيمي لدسترة الحق في بيئة نظيفة و صحية

إنّ الحق في بيئة نظيفة و صحية هو من الحقوق التضامنية التي تنتمي إلى الجيل الثالث، فهو حديث نسبيا. فهذا الحق هو من الحقوق اللصيقة بشخصية الإنسان، و بالتالي يمكن لهذا الأخير الاحتجاج به و مطالبة الدولة بالسهر على ضمان هذا الحق. فينبغي على جميع الدول و الشعوب أن تحترم هذا الحق باعتبار أنّه حق للكافة[1] .

1-تكريس الحق في بيئة نظيفة و صحية في المواثيق الدولية

إنّ الحق في بيئة نظيفة و صحية هو حق دولي النشأة ،و هذا بخلاف أغلب الحقوق الأساسية الأخرى للإنسان و التي تعتبر داخلية النشأة. بحيث بدأ الحديث الفعلي حول مسألة ربط البيئة بحقوق الإنسان منذ مؤتمر استوكهولم 1972 حول البيئة الإنسانية. و جاء الميثاق العالمي للطبيعة عام 1982 مبرزا أهمية مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات المتعلقة ببيئتهم و كذا حق الدخول في إجراءات التقاضي. و هو ما كرسته اتفاقية آرهوس عام 1998 ، و مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 في المبدأ 10 منه[2]. و جاء في المبدأ 1 من إعلان ريو دي جانيرو 1992 اعتراف صريح بحق الإنسان في بيئة نظيفة و صحية بنصها،" يقع الإنسان في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، و يحق لهم أن يحيوا حياة صحية و منتجة في وئام مع الطبيعة"[3].

---

[1] بن عطا الله بن علية، الحماية الدولية للحق في البيئة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 2 حزيران/ يونيو 2013، ص 61.

[2] Lal Kurukulasuriya, Nicholas A. Robinson, Training Manual on International Environmental Law , united nations environment programme, 2000, p. 304.

[3] principle 1 of the 1992 Rio Declaration on Environment and Development provides that : « Human beings are at the centre of concerns for sustainable development . They are entitled to a healthy and productive life in harmony with nature ».

كما نجد العديد من الاتفاقيات الدولية التي تشمل مختلف الأوساط البيئية، و التي تكرس بشكل أو بآخر حق الإنسان في بيئة نظيفة. و نذكر من بينها اتفاقية التغيرات المناخية التي كانت بمثابة تتويج لأشغال مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992، بروتوكول كيوتو، اتفاقية فيينا لعام 1985 التي تتضمن التزام الدول بحماية طبقة الأوزون، اتفاقية مونتيغو باي لقانون البحار عام 1982 [1]. و توجد العديد من الاتفاقيات البيئية ،بحيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 500 اتفاقية دولية و إقليمية، و أبرمت أغلب هذه الاتفاقيات بعد مؤتمر استوكهولم حول البيئة الإنسانية لعام 1972[2] .في حين فإنّ العديد من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان لا زالت لا تضمن حق الإنسان في بيئة نظيفة و صحية، ما عدا القلة منها كالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب[3].

2-اتساع نطاق دسترة الحق في بيئة نظيفة و صحية

إنّ دسترة الحق في بيئة نظيفة و صحية بدأت منذ عام 1970، أين عرفت العديد من الدساتير إدخال تعديلات على محتواها بإضافة الحق في بيئة نظيفة، كما أنّها أوجدت العديد من الإلتزامات على الدولة للحفاظ على البيئة[4]. فما يزيد عن 90 دستور تبنى الحق في بيئة نظيفة منذ عام 1992، و نذكر الدستور الأرجنتيني، البرازيلي، الكوري الجنوبي، الفرنسي...الخ[5]. و تستعمل الدساتير تعابير مختلفة للدلالة على هذا الحق فمنها ما تستعمل بيئة صحية، نظيفة(decent environment , healty) كدستور جنوب إفريقيا، نيكاراغوا، تركيا، و منها التي تستعمل مصطلحات متوازنة بيئيا، طبيعية(natural, ecologically-balanced) كدستور البيرو، الفلبين و البرتغال. و نجد أنّ دستور دولة الشيلي يستعمل مصطلح بيئة خالية من أي تلوث[6] (free from contamination). في حين فإنّ الدستور الجزائري نص على هذا الحق بقوله : " **للمواطن الحق في بيئة سليمة**"[7]. و تستعمل الدساتير مصطلحات مختلفة للتعبير عن صاحب الحق في بيئة نظيفة و صحية، فمنها من تستعمل مصطلح الفرد، المواطن، كل شخص، و منها من تجعل من الطبيعة صاحبة حق هي الأخرى.

---

[1] ليلي اليعقوبي، الحق في بيئة سليمة، مجلة جيل حقوق الانسان، العدد 2 حزيران/ يونيو 2013، ص-ص 50-51.

[2] بن عطا الله بن علية، المرجع السابق، ص 62.

[3] Boyle Alan, Humain Rights and the Environment :Where next ?, the European journal of International Law, Vol.23 N=° 03, 2012, p. 627.

[4] Shelton Dinah and Alexandre Kiss, Judicial Handbook on Environmental Law, united nations environment programme, 2005, p. 30.

[5] Beder Sharon, Environmental principles and policies an interdisciplinary approach , First published, UNSW press, 2006, p 102.

[6] Shelton Dinah and Alexandre Kiss, op.cit, p. 30.

[7] انظر المادة 68 من الدستور الجزائري لسنة 1996 (حسب آخر تعديل له مارس 2016) بالقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن تعديل الدستور، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.

فالدستور الإكوادوري لعام 2008 يعتبر أول دستور يجعل من الطبيعة صاحبة حق[1] . و عليه فإنّ التساؤل مازال قائما هل الإنسان هو صاحب الحق الوحيد في هذا الحق المدستر و هذا بحسب نظرية مركزية الإنسان(anthropocentrique)، و في مقابل هذا فإنّ نظرية الإنسان كسائر الكائنات الأخرى (écocentrique) تدافع عن فكرة أنّ الإنسان ليس الوحيد الذي له الحق في بيئة نظيفة ،إنّما هذا الحق يجب أن يكفل لكافة الكائنات الموجودة على الكوكب[2]. و على ذلك فإن المؤسس الدستوري الإكوادوري أحسن ما عمل باعتبار الطبيعة صاحبة حق.

نجد دول أخرى اعتبرت أنّ الحق في الحياة، الحق في الصحة يتضمن في جوهره ضمان الحق في بيئة نظيفة و صحية، و هو ما يتجلى واضحا في دساتير دول أمريكا اللاتينية، دول جنوب آسيا، و هو ذات الأمر الذي استنبطته المحاكم في دولة الهند[3]. و نجد أنّ المحكمة الدستورية العليا في مصر قبل أن تتم دسترة الحق في بيئة نظيفة و صحية ،اعتبرت أنّ حماية البيئة تمثل مصلحة عامة كما اعتبرها في أوضاع أخرى أنّ تحسين الظروف البيئية يعتبر شرطا ضروريا لضمان الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية[4].

يطرح تساؤل بهذا الخصوص، هل يمكن رفع دعوى بناء على هذا الحق المقرر في الدستور؟ إنّ تعامل المحاكم مع هذا الموضوع مختلف من محكمة لأخرى، فنجد محاكم تقبل مثل هذه الدعاوى في حين أخرى ترفضها. و يرجع السبب في صعوبة إقامة الدعوى على هذا الحق الدستوري إلى صعوبة وضع تعريف محدد للحق في بيئة نظيفة و صحية، فالتساؤلات تثور دائما حول ماذا يشمل هذا الحق و إلى أي درجة يتم المساس بالبيئة لاعتبارها انتهاك لحق من حقوق الإنسان[5].

ثانيا: أسباب دسترة الحق في بيئة نظيفة و صحية

من خلال هذه النقطة ،سنبحث في الأسباب التي دفعت الدول إلى التوجه نحو دسترة الحق العالمي المكرس أصلا في مختلف المواثيق البيئية الدولية و الإقليمية.

---

(1) Prieur Michel, Le principe De Non Régression Au Cœur Du Droit De L'Homme à L'Environnement, In, Christel Cournil, *Changements environnementaux globaux et Droits de l'Homme*, Editions Bruylant, Bruxelles, 2012, p. 116.

(2) Rebeyrol Vincent, L'affirmation d'un « droit à l'environnement »et la réparation des dommages environnementaux, Tome 42, éditions défrénois, Lextenso éditions, 2010, p-p 86-91.

(3) Beder Sharon, op.cit, p. 103.

(4) رجب محمود طاجن، الإطار الدستوري للحق في البيئة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 54.

(5) Beder Sharon, op.cit, p. 103.

1-عدم فعالية القانون الدولي للبيئة

إنّ فعالية القانون الدولي للبيئة على حسب دانيال بودانسكي Daniel Bodansky تتوقف على العديد من العوامل، و على ذلك نجد بعض الاتفاقيات البيئية ناجحة على عكس اتفاقيات أخرى. فطبيعة المشكلة البيئية المعالجة و مدى صعوبتها هو أحد العوامل بالإضافة إلى مدى تأييد الفكرة من طرف الدول الكبرى، كذلك فإنّ صياغة الاتفاقية يلعب دورا مهما في استقطاب الدول لإنجاحها[1].

لكن نجد أنّ اتسام القانون الدولي للبيئة بصفة القانون المرن جعله لا يتضمن إلتزامات محددة و واضحة على الدول، و هو الأمر الذي يجعل العديد من الإعلانات الدولية الهامة بشأن البيئة هي عبارة عن مشاريع سياسية أكثر منها إلتزامات بيئية و نذكر إعلان ريو دي جانيرو حول البيئة و التنمية1992، أجندة القرن الحادي و العشرين. كما أنّ المبادئ البيئية المختلفة المكرسة على الساحة الدولية ،حتى و إن كانت لها قيمة معتبرة في توجيه سلوكيات الدول إلا أنّها تفتقد للطابع الإلزامي، هذا الأمر هو الذي يفقد من قيمتها القانونية. فمعظم الاتفاقيات البيئية تصاغ بصيغة العمومية نظرا لحساسية الموضوع و ارتباطه بالتنمية المنتهجة في مختلف الدول. فمبدأ الحيطة أو الملوث الدافع ... كرسته العديد من الاتفاقيات و لكن لا نجد إلتزامات واضحة منبثقة من هذه المبادئ. كذلك فإنّ مسألة حماية البيئة هي مسألة عالمية تستوجب دخول كافة الدول في هذا المسعى، فأي امتناع تبديه أي دولة خاصة الدول الكبرى من شأنه أن يؤدي إلى انهيار النظام القانوني لمسألة بيئية معينة ،و أحسن مثال على ذلك الاحتباس الحراري[2].

تظهر الدسترة هنا كأحد الحلول لإضفاء القوة القانونية على هذه المبادئ الدولية و تطبيقها على المستوى المحلي بشكل يكفل حق الإنسان في بيئة نظيفة.

2-خلق حق من الحقوق الأساسية للإنسان

إنّ دسترة الحق في بيئة نظيفة و صحية من شأنها خلق حق أساسي من حقوق الإنسان، و هو ما من شأنه أن يضفي حماية أكبر لهذا الحق. كما أنّ هذه الدسترة تفتح للمشرع اختصاصات أخرى للتشريع فيها و تنظيمها[3]. و تبرز أهمية الدسترة أكثر لهذا الحق في ظل التوجه العالمي نحو منع أي تعديل دستوري على الحقوق الأساسية للإنسان و بالتالي الحق في بيئة نظيفة و صحية، و نجد أنّ الدستور البرازيلي لعام 1988 في المادة 60 منه ينص على أنّ الحقوق و الحريات الفردية لا يمكن أن تكون محل أي تعديل دستوري. كما أنّ

(1) Bodansky Daniel, The Art and Craft of International Environmental Law, Harvard university press, England, 2010, pp. 262-264.
(2) Barbe Vanessa, Le droit de l'environnement en droit constitutionnel comparé : contribution a l'etude des effets de la constitutionnalisation , p. 06, disponible sur : www.droit constitutionnel.org/congresparis/comC8/BerbeTXT.pdf, (20-03-2016).
(3) Ibid, p. 05.

الدستور البرتغالي في المادة 66 منه اعتبر أنّ الحق في بيئة نظيفة يعتبر من الحقوق الأساسية للإنسان، و تنص المادة 288 من ذات الدستور على أنّ الحقوق و الحريات لا يمكن أن يطرأ عليها أي تعديل دستوري[1].

و هو ذات الاتجاه الذي توخاه المؤسس الدستوري الجزائري بنصه في المادة 212 من الدستور على:" لا يمكن أي تعديل دستوري أن يمس: ...5-الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن..."[2].

إنّ الضرورة الاجتماعية هي التي تقتضي تكريس تمتع الإنسان بحقه في بيئة نظيفة و صحية في الدستور. و هذا الأخير هو الذي يضع إلتزامات على الدولة لحماية هذا الحق من خلال سن مختلف القوانين التفصيلية لهذا الحق، و من خلال تطبيقها بواسطة السلطة التنفيذية عن طريق القواعد اللائحية و بواسطة الإدارة العمومية[3].

ثالثا: نتائج دسترة الحق في بيئة نظيفة و صحية

يترتب عن دسترة الحق في بيئة نظيفة و صحية نتائج هامة ،و ذلك في إطار تعزيز هذا الحق و فرض واجبات و إلتزامات على الدولة للنهوض بهذا الحق.

1-التمكين من الحق في بيئة نظيفة و صحية من خلال تطبيق مبدأ تدرج القوانين

إنّ الدستور يعتبر أسمى قاعدة قانونية و من ثمة فإنّه يفرض مطابقة كافة القوانين لهذا النص الدستوري. فتكريس الحق في بيئة نظيفة و صحية في الدستور سيجعل المشرع خاضعا دائما لقيد دستورية البيئة. و هذا القيد لا يطبق فقط على التشريعات البيئية المباشرة، إنّما يطبق على كافة التشريعات التي لها علاقة بالبيئة. فإدخال هذا الحق في الدستور يستوجب تكييف كافة القوانين طبقا له كالقانون المدني، الجزائي، التعمير، الصفقات العمومية...إلخ. إنّ أي مخالفة للحق الدستوري المقرر سيقتضي أن يكون النص التشريعي غير دستوري و هو ما يستوجب إعادة النظر فيه. و نجد أنّ العديد من الدساتير تنص صراحة على أنّ أي مخالفة للحقوق و الحريات المقررة تعد باطلة، و نذكر الدستور الأرجنتيني في المادة 28، دستور غواتيمالا في المادة 44...إلخ[4].

---

(1) Prieur Michel, op.cit, p. 114.

(2)انظر المادة 212 من الدستور الجزائري لسنة 1996 (حسب آخر تعديل له مارس 2016) بالقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن تعديل الدستور، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016 .

(3)داود عبد الرزاق الباز، الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث دراسة تحليلية في إطار المفهوم القانوني للبيئة و التلوث، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 70 .

(4) Prieur Michel, op.cit, p. 116.

من جهة أخرى فإنّ الدسترة لهذا الحق من شأنها أن تضفي عليه حماية أكبر من طرف القضاء، و ذلك لأنّ رقابته لمختلف القوانين ستكون أكثر فاعلية لحماية الحق الدستوري المقرر[1].

2-واجب الدولة و الأشخاص الطبيعية و المعنوية في الحفاظ على البيئة

إنّ دسترة الحق في بيئة نظيفة و صحية يضع إطار توجيهي عام للدولة بقصد الوفاء بهذا الحق. فيقع على الدولة أن توفر كل الآليات و المؤسسات و الأدوات للسهر على احترام هذا الحق. و الوفاء بهذا الإلتزام لا يقع على الدولة فقط إنّما يجب على كافة الأشخاص الطبيعية و المعنوية العمل قدر المستطاع للحفاظ على البيئة[2]. فتنص المادة 68 على:" ...**تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة.**

يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين و المعنويين لحماية البيئة".

و تنص المادة 19 من الدستور الجزائري على:"**تضمن الدولة الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية و الحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة. تحمي الدولة الأراضي الفلاحية. كما تحمي الدولة الأملاك المائية العمومية...** ." فصياغة هذه المواد تدل على أنّ الدولة لها إلتزام أساسي بالحفاظ على البيئة و ترشيد استغلال مختلف الثروات لمصلحة الأجيال القادمة. و يشمل هذا الإلتزام أيضا الأشخاص المعنوية و الطبيعية في الحفاظ على مختلف الأوساط البيئية. فبجانب حق الإنسان في بيئة نظيفة و صحية فإنّ له واجب بالقيام بالأدوار اللازمة للحفاظ على البيئة.

خاتمة

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى الاتساع الكبير في دسترة الحق في بيئة نظيفة و صحية و أهمية ذلك في كفالة هذا الحق. و على ذلك نبدي النتائج التي تم التوصل إليها:

1-أنّ القانون الدولي للبيئة مازال غير فعال نظرا للعديد من الأسباب خاصة منها تباين الرؤى بين الدول و اختلاف المصالح بينها، و هو ما يؤثر على حق الإنسان في التمتع ببيئة نظيفة و صحية.

2-أنّ الدستور هو أسمى القوانين و من ثمة من شأن دسترة الحق في بيئة نظيفة و صحية ،أن يساهم في الدفع بكافة القوانين إلى فرض حماية أكبر لهذا الحق.

3-إنّ اتساع دسترة الحق في بيئة نظيفة صحية ،يدل على تزايد الوعي العالمي بأهمية البيئة و رغبة الدول في إرساء قواعد لحماية البيئة.

---

[1] رجب محمود طاجن، المرجع السابق، ص 56 .

[2] المرجع نفسه، ص 47.

4-إنّ دسترة الحق في بيئة نظيفة و صحية يفرض إلتزام على الدولة بكفالة هذا الحق. كما أنّ كافة الأشخاص الطبيعية و المعنوية عليها واجب المساهمة في حماية البيئة.

و من خلال دراستنا هذه نوصي بما يلي:

1-يجب إنشاء آليات و مؤسسات دستورية للسهر على كفالة و تفعيل حق الإنسان في بيئة نظيفة و صحية.

2-يجب دسترة حماية كافة عناصر الطبيعة لحد ذاتها و الإعتراف لها بأنّها هي الأخرى صاحبة حق في بيئة نظيفة و صحية. بحيث لا يجب التركيز على الإنسان و اعتباره صاحب الحق الوحيد .